دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت

فواز الرشيدي* و خالد السرحان**

Doi: //10.47015/16.4.6

تاريخ تسلم البحث 2019/10/16 تاريخ قبوله 2019/12/22

ملخص: هدفت الدراسة إلى بناء دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، البالغ عددهم (4370) عضوًا. وتم تطبيق الدراسة على عينة الدراسة البالغ عدد أفرادها (300) عضو، وتم اختيارها بالطريقة العشوائية. تم تطوير أداة الدراسة لمعرفة واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. وتضمنت الأداة أربعة مجالات بواقع (65) فقرة. وبعد توزيعها على عينة الدراسة وجمع المعلومات وتحليلها، أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت كان متوسطًا. كما كشفت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعزى إلى متغير الجنس على مجالي تكنولوجيا المعلومات، والحاكمية الرشيدة، لصالح الذكور. وأظهرت النتائج أن الدليل المقترح يتمتع بقدر كافٍ من الملاءمة، واقترحت الدراسة دعوة مؤسسات التعليم العالي إلى تبني الدليل المقترح وتطبيقه وتطويره من خلال التغذية الراجعة.

(**الكلمات المفتاحية**: دليل إداري تربوي، مبادئ اقتصاد المعرفة، مؤسسات التعليم العالي، الكويت)

مقدمة: تواجه المنظمات المعاصرة مجموعة من التحديات والتغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية؛ نتيجة التقدم التكنولوجي والانفتاح المعرفي الهائل في وسائل الاتصال التكنولوجي، الأمر الذي حتم على تلك المنظمات الاهتمام بالمعرفة وإدارتها لمجابهة تلك التحديات ومسايرتها والانتفاع منها، وذلك بتوظيفها في الإطار ذاته لكي تحافظ على ديمومتها وبقائها في الساحتين المحلية والعالمية. والمنظمات التربوية بمختلف أنواعها ومستوياتها التعليمية تعد من بين تلك المنظمات المعاصرة التي يقع على عاتقها البحث عن أفضل السبل لإداراتها بطريقة أكثر فعالية من أجل تشجيع إيجاد عمليات تبادل المعرفة ونشرها وتطبيقها لتكون أكثر استجابةً لمتطلبات مجتمعها ورغباته. وتعد المعرفة أساس نجاح الجامعات، وذلك بتحولها إلى الاقتصاد العالمي الذي يعرف باقتصاد المعرفة، ويؤكد على رأس المال الفكري الذي يتوافر في أذهان الأفراد وعقولهم، ويعتمد على قدراتهم وخبراتهم ومهاراتهم أكثر من العناصر التقليدية (الأرض، والمال، والعمل). وكذلك لا بد من تحول الجامعات إلى مجتمعات معرفية تتكيف مع التغير السريع في البيئة، بهدف تمكين الجامعات من إعادة تحديد أهدافها وسياساتها، وهندسة عملياتها، سعيًا إلى زيادة الاعتراف بالمعرفة بوصفها موجودًا جوهريًا غير ملموس -ولكنه محسوس- يضع تحديات أمام الجامعات للبحث في أفضل السبل لإداراتها

* وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
** الجامعة الأردنية، الأردن.
© حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك، إربد، الأردن.

A Proposed Educational Administrative Guide to Apply the Principles of Knowledge Economy in Higher Education Institutions in the State of Kuwait

Fawaz Al-Rasheedi, *Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kuwait.*

Khaled Al-Sarhan, *University of Jordan, Jordan.*

Abstract: This study aimed at building a proposed educational administrative guide to apply the principles of knowledge economy in higher education institutions in the state of Kuwait. The population of the study consisted of all faculty members in Kuwaiti universities, amounting to (4370) members and the study has been applied on a sample amounting to (300) members randomly selected. The instrument of the study has been developed to test the *status quo* of the application of the principles of knowledge economy in higher education institutions in the State of Kuwait. The instrument included four domains of (65) items. After distributing the study tool on the sample of the study and collecting the information, the study results indicated the following: The *status quo* of the principles of knowledge economy in higher education institutions in the State of Kuwait was medium. The results also revealed statistically significant differences in the reality of the application of the principles of knowledge economy in the higher education institutions due to gender in the areas of information technology and governance in favour of males. In light of the results, the researcher built a proposed educational administrative guide to apply the principles of knowledge economy in higher education institutions in the State of Kuwait and came up with recommending that the model be adapted, applied and developed according to the feedback.

(**Keywords**: Proposed Educational Administrative Guide, Principles of Knowledge Economy, Higher Education Institutions, Kuwait)

بطريقة أكثر نظامية وفاعلية؛ من أجل تشجيع عمليات إيجاد المعرفة وتبادلها، ونشرها، وتطبيقها، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على الإنتاجية، والتجديد، والابتكار، والكفاءة، وعلاقات أفضل بين العاملين.

وتعد مؤسسات التعليم العالي محورًا رئيسًا في تلبية احتياجات المجتمع والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية المتلاحقة، التي أدت إلى انفتاح مجتمعات العالم بعضها على بعض. وقد أدى هذا الانفتاح إلى سعي مؤسسات التعليم العالي لتحسين مخرجاتها للمنافسة والتميز؛ إذ أصبحت الجامعة متعددة الوظائف والمهمات بفعل التحولات التي شهدها القرن العشرون، وأصبح على رأس مهامها وأهدافها: البحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطويرها، وإتاحة فرصة التعليم الجامعي للجماهير لتلبية حاجاتهم الثقافية والمهنية المتجددة (Mahmoud & 2009 ,Ammar). ومن الأغراض الرئيسة للتعليم الجامعي أنه المسؤول عن إعداد القوى البشرية، والقيادات الفكرية والعلمية والأدبية والمهنية بمختلف مستوياتها ولجميع قطاعات ومؤسسات المجتمع، وله دور مهم في مجال الخدمة العامة في المجتمع، والارتقاء به حضاريًا، والتنشيط الثقافي والفكري العام (Morsi, 2002).

وتواجه مؤسسات التعليم العالي الرسمية في دولة الكويت مشكلات إدارية، وعدم وضوح التعليمات، وعدم امتلاك قنوات اتصال فعالة على المستويين الداخلي والخارجي، ومحدودية الانفتاح في الإفصاح عن المعلومات على المستويين الداخلي للأفراد العاملين في هذه المؤسسات، والخارجي للمستفيدين من خدماتها كمنهج مؤسسي. ويعد وجهًا من أوجه ضعف الاتصال، مما يؤدي إلى ظهور وانتشار ظواهر غير مرغوب فيها مثل: عدم الوضوح، والغموض في الأدوار، وعدم المشاركة في صنع القرارات، وتردي فاعلية الاتصال الإداري، ما يؤثر سلبًا على مدى الانتقال والتحول من المعرفة القائمة على تنمية الإنسان إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الاهتمام بمواكبة النمو المعرفي، والتقنيات الرقمية، والخبرات المهنية، والمهارات الواجب توافرها لدى أعضاء هيئة التدريس والعاملين (Altashuh, 2015).

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات. وتتمثل في أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها تعد الأساس المهم لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها. وتبرز أهميتها أيضًا في الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة (Olean, 2012). وتتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة، وتتضمن: الاهتمام بالبحث العلمي، والإبداع، والابتكار بما يساعد في توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات، والعمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب من أجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل بفاعلية واقتدار، وتوفير البيئة التفاعلية المناسبة لذلك، وتأمين بنية تقنية مناسبة (Alathari & Aldaghmi, 2010).

وقد ركز النموذج الأمريكي على تطوير أساليب وآليات تقويم ومساءلة في مختلف جوانب العملية التعليمية ومؤسساتها، وذلك من أجل جعل التعليم والتعلم والأداء على مستوى عالٍ من الكفاءة. وعلى مستوى قياس وتقويم الأداء المؤسسي، يجري تطوير وتعميق مبدأ المحاسبة والمساءلة وربط الثواب والعقاب بالنتائج والإنجازات للمؤسسات والأفراد العاملين فيها (Qarni, 2009).

من خلال ما سبق، وفي ظل قلة الدراسات التي تعنى بوضع دليل إداري تربوي ظهرت حاجة الجامعات الكويتية إلى الاهتمام بوضع دليل إداري تربوي مستحدث نابع من عدة تجارب عالمية. وقد وجد الباحث أن هناك اهتمامًا كبيرًا بتطبيق وتوظيف مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم الجامعي. وهذا ما جاء في دراسة محمد (Mohammad, 2016) ودراسة العنزي (Aleanzi, 2017)، إلا أنه بالرغم من تلك الجهود، برزت العديد من التحديات والمشكلات التي أضعفت تلك الجهود، وجعلت هناك قصورًا في توظيف اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. كما لم يقم الباحثون بأي تصورات منهجية نحو تطبيق مثالي لاقتصاد المعرفة في المؤسسات الجامعية لحل تلك المشكلات. ومن هنا ظهرت مجموعة من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في دولة الكويت، أظهرتها التقارير الدولية والمحلية، كالتقرير الدولي حول التعليم في الكويت، وتقارير جمعية الشفافية الكويتية (Transparency Society Kuwaiti, 2010). وهناك مجموعة من التحديات التي تتعلق بالتعليم العالي، منها: أن الرؤية المستقبلية للكويت تتطلب قطاعًا جامعيًا على مستوى عالٍ من الجودة والكفاءة، يفرز خريجات وخريجين متمكنين من ذوي المواهب الحقيقية، إلا أن الوضع الحالي يشكل واحدًا من أدنى مستويات المشاركة في التعليم العالي الذي تصاحبه علامة استفهام بشأن جودة وكفاءة التعليم العالي، كما أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في دولة الكويت ما زالت قليلة مقارنة مع الوضع الاقتصادي، يضاف إلى ذلك عدم توفير الإدارة لمتطلبات العمل الأكاديمي، والإشراف المركزي على مؤسسات التعليم العالي، وتفشي الواسطة والروتين في إنجاز المعاملات. لذلك جاءت هذه الدراسة لتقديم دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.

وفيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقد تم تقسيمها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، وعرضها وفق تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث:

أجرى صمادي (Smadi, 2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن إمكانية تطبيق جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لمبادىء اقتصاد المعرفة. تكونت عينة الدراسة من (45) قائدًا أكاديميًا، وقام الباحث بإعداد استبانة لجمع المعلومات. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن إمكانية تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة

في جامعة نورة كانت عالية على مجالي (التخطيط والبنية التحتية)، في حين كانت إمكانية التطبيق لمجال (مخرجات التعليم) متوسطة. ومن جهة أخرى، كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي، في حين لم تظهر فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغير الخبرة.

وأجرى محمد (Mohammad, 2016) دراسة هدفت التعرف على الواضع الراهن لتطبيق مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم اقتصاد المعرفة في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى التعرف على التحديات الراهنة التي تؤثر على تكامل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، مع تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الواقع القائم لتلبية حاجات المجتمع استنادًا على مفاهيم اقتصاد المعرفة. تكونت عينة الدراسة من (35) عضو هيئة تدريس في بعض الجامعات الحكومية في ولاية الخرطوم. وقام الباحث بإعداد استبانة لجمع المعلومات، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في السودان يشير إلى قصور في الأبعاد الجوهرية لتطبيق هذه المفاهيم وفقًا للمعايير العالمية، وأن مؤسسات التعليم العالي في السودان تساهم إلى حد ما في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، لكنها لا ترتقي بهذه المساهمة إلى ما يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة.

وأجرى الشمري (Alshamri, 2016) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات، وسبل التحسين. تكونت عينة الدراسة من (603) أعضاء هيئة تدريس من أكثر من جامعة سعودية، مثل جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة القصيم وجامعة حائل وجامعة طيبة في المملكة العربية السعودية. وقام الباحث بتطبيق استبانة لجمع المعلومات. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ جاء بهذا الترتيب: عضو هيئة التدريس في المرتبة الأولى، يليه مجال تجهيز البنية التحتية، ثم مجال التدريس الجامعي. كما أظهرت الدراسة أن هناك (34) معوقًا لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، وقد احتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأولى، وجاء مجال البحث العلمي ومجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في المرتبة الثانية، ومجال القيادة الجامعية في المرتبة الثالثة، تلاه مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي، بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية ومجال عضو هيئة التدريس المرتبة الأخيرة من حيث عدد المعوقات. وكان من أهم سبل التحسين المقترحة من عينة المقابلة تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية وتواكب التغيرات المتسارعة.

وأجرت شويحات (Shweihat, 2016) دراسة هدفت إلى تعرف درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش في الأردن. تم استخدام المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة؛ إذ تكونت عينة الدراسة من (545) معلمًا ومعلمة، وتكونت أداة الدراسة من (61) فقرة موزعة على خمسة مجالات، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة جاءت مرتفعة، في حين أن درجة تطبيقها جاءت متوسطة. وأظهرت النتائج أيضًا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة ودرجة تطبيقها، لصالح درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة.

وأجرى العنزي (Aleanzi, 2017) دراسة هدفت إلى اقتراح تصور لتطوير الأداء الوظيفي للمشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي التطويري، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة؛ اذ تكونت من (770) مديرًا ومعلمًا. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء الوظيفي للمشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر قادة المدارس ومعلميها جاء بدرجة متوسطة، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغيري الخبرة والمركز الوظيفي.

وأجرى عيد (Eid, 2017) دراسة هدفت إلى إيجاد استراتيجية لتأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء استخدام مدخل التعليم المستمر. وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة؛ إذ تكونت عينة الدراسة من (461) مفردة، وتكونت أداة الدراسة من (72) فقرة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة بالنقد والتحليل لاستخلاص العناصر التي تحقق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة جاءت متوسطة.

وأجرى العزيزي والهبيدي (Alazizi & Alhudabe, 2018) دراسة للتعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتم استخدام أداة الدراسة لجمع المعلومات؛ إذ تكونت الاستبانة من أربعة مجالات هي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات واقع اقتصاد المعرفة في جامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاءت بدرجة منخفضة جدًا في جميع المجالات، باستثناء مجال التعليم والتدريب الذي جاء بتقدير منخفض، مع وجود فروق دالة إحصائيًا بين آراء أفراد عينة الدراسة لصالح الجامعات الخاصة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في تقديم دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي وفقًا لمتغير الجنس؟
3. ما الدليل الإداري التربوي المقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت؟
4. ما درجة مناسبة الدليل الإداري التربوي المقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وإلى فحص الفروق بين الأوساط الحسابية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي وفقًا لمتغيري الجنس والدرجة الوظيفية. هذا فضلاً عن تقديم دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها تتناول موضوع مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، وهي قضية مهمة في مجال التعليم العالي. وتأتي أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية النظريات التي سيتم الحصول عليها من مصادرها والتي تتعلق بمبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. وهي الدراسة الأولى من نوعها حول هذا الموضوع، في حدود علم الباحث، مما يشكل إضافة جديدة للمكتبة العربية. وتبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية من إمكانية الاستفادة منها من جانب:

1. أعضاء هيئة التدريس؛ إذ يتوقع ان يستفيدوا من الدليل المقترح في التطوير والتحسين والتجديد المستمر، ومعرفة مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لإصلاحها.
2. مؤسسات التعليم العالي؛ إذ يتوقع أن تستفيد منها تلك المؤسسات من خلال تطوير أعضاء هيئة التدريس وتطبيق أفضل الاستراتيجيات لتحسين جودة المخرجات لمواكبة متطلبات سوق العمل.
3. الخبراء، وذلك من خلال تقديم العون لصناع القرار في مؤسسات التعليم العالي في اتخاذ القرارات المناسبة للارتقاء بالعملية التعليمية.
4. اما بالنسبة الباحثين، فيمكنهم الاستفادة من الأدب النظري ونتائج الدراسة.

التعريفات الإجرائية

تضمنت الدراسة المصطلحات الآتية:

الدليل: مجموعة من الإجراءات والسياسات والإرشادات والملحقات والمعلومات الضرورية التي تشكل قواعد فهم تساعد القارئ وترشده من مرحلة إلى أخرى في التعامل مع الوضع الجاري.

اقتصاد المعرفة: الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء, التحسين, التقاسم, التعلم, التطبيق, والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و اللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة (Najam, 2005). **ويعرف إجرائيًا بأنه**: الاقتصاد الذي يعتمد على صناعة، وإنتاج، وتداول، وتقييم المعرفة؛ من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي تقاس من خلال الأداة التي أعدت لأجلها.

حدود الدراسة ومحدداتها

اقتصرت الدراسة الحالية على أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت في العام الدراسي (2018/ 2019).

وتتحدد نتائج الدراسة بما توصلت إليه أداة الدراسة من خصائص سيكومترية، وبدقة أفراد عينة الدراسة وموضوعيتهم في استجاباتهم على فقرات أداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات.

الطريقة

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي التطويري، الذي يتضمن مسحًا مكتبيًا بالرجوع إلى المراجع لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة، وصولاً إلى بناء الدليل الإداري التربوي المقترح.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت البالغ عددهم (1570) عضوًا، وأعضاء الهيئة العامة للتعليم والتدريب البالغ عددهم (2800) عضوًا، (Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2018). ويبين الجدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق الجنس والدرجة الوظيفية.

جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة وفق الجنس والدرجة الوظيفية

المتغير		جامعة الكويت	الهيئة العامة للتعليم والتدريب
الجنس	ذكور	1100	2000
	إناث	470	800
	المجموع	1570	2800
الدرجة الوظيفية	أستاذ	468	1225
	أستاذ مشارك	678	918
	أستاذ مساعد	424	657
	المجموع	1570	2800

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وقام الباحث بمسح آراء عينة الدراسة، وبتوزيع الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (300) عضو. وتم استرداد (289) استبانة؛ أي بنسبة (96%) من مجموع الاستبانات الكلي. ويوضح الجدول (2) توزع أفراد عينة الدراسة وفق الجنس والدرجة الوظيفية.

جدول (2): توزع عينة الدراسة وفق الجنس والدرجة الوظيفية

المتغير		العدد	العدد المسترجع
الجنس	ذكور	187	180
	إناث	113	109
	المجموع	300	289
الدرجة الوظيفية	أستاذ	99	94
	أستاذ مشارك	112	109
	أستاذ مساعد	89	86
	المجموع	300	289

أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال الرجوع الى بعض الدراسات السابقة (Mohammad, 2016)، و (Alshamri, 2016). وتم بواسطتها جمع المعلومات عن واقع اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وصياغة فقرات الأداة، وإعدادها في صورتها الأولية. وبعد التحكيم، تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (65) فقرة، موزعة على أربعة مجالات، وهي: الابتكار(البحث والتطوير)، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاكمية الرشيدة.

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم اعتماد صدق المحتوى؛ إذ تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية المكونة من (68) فقرة على (10) محكمين من الأساتذة الجامعيين الخبراء ممن يحملون درجة الدكتوراه في تخصصات الإدارة التربوية وأصول التربية من الجامعة الأردنية، وجامعة الكويت. وطلب منهم قراءة فقرات الاستبانة، وحذف، أو تعديل، أو إضافة، أو دمج، أو إعادة صياغة تلك الفقرات، وتوضيح بعض العبارات التي يعتقدون أنها غير مناسبة من وجهة نظرهم. وقد أجمع المحكمون على صحة عدد كبير من الفقرات، واقترحوا بعض التعديلات في صياغة الفقرات التي تم تعديلها بالفعل، وإضافة فقرات أخرى. وقد قام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات، وتعديل وإضافة الفقرات المقترحة من المحكمين؛ إذ تم حذف (3) فقرات حتى خرجت أداة الدراسة في صورتها النهائية مكونة من (65) فقرة.

ثبات الأداة

تم حساب معامل الاتساق الداخلي بطريقة كرونباخ ألفا، لاستخراج درجة ثبات أداة الدراسة حسب المجالات. ويبين الجدول (3) معاملات الثبات لمجالات الدراسة.

جدول (3): قيم معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الأداة

المجال	الاتساق الداخلي
مجال الابتكار	0.97
مجال التدريب والتعليم	0.97
مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.94
مجال الحاكمية الرشيدة	0.94

وقد زادت معاملات الثبات على (0.94). وتعد هذه المعاملات مناسبة لأغراض الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "*ما واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس***؟"**

للإجابة عن السؤال الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت لكل مجال ولكل فقرة، والجدول (4) يبين نتائج ذلك.

جدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي مرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.81	0.82	1	متوسطة
4	الحاكمية الرشيدة	2.66	0.68	2	متوسطة
2	التعليم والتدريب	2.66	1.10	2	متوسطة
1	الابتكار (البحث والتطوير)	2.63	1.07	4	متوسطة
	المجموع الكلي	2.69	0.67	__	متوسطة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (4) أن جميع المجالات كانت درجة تقديرها متوسطة. ويعني ذلك أن هذا الواقع لم يصل إلى المستوى المطلوب. وقد يعزى ذلك إلى اكتفاء أعضاء هيئة التدريس بهذه المهارات، وإلى وجود ضعف في استخدام هذه المجالات؛ لأن أعضاء التدريس يفتقدون المعرفة الكافية المستجدة حول أهمية هذه المجالات لتحقيق مبادئ اقتصاد المعرفة. وقد اتفقت في ذلك مع دراسة الشمري (Alshamri, 2016) بينما اختلفت مع دراسة الصمادي (Smadi, 2012).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، وكانت على النحو الآتي:

المجال الأول: الابتكار (البحث والتطوير)

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال الابتكار مرتبة ترتيبًا تنازليًا

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	وجود خطة استراتيجية للبحوث العلمية	3.16	0.93	1	متوسطة
9	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية المجتمعية	2.99	0.94	2	متوسطة
8	تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية	2.95	0.97	3	متوسطة
14	الحرص على استمرار التحسين لتطوير جودة التعليم	2.93	1.11	4	متوسطة
11	إصدار مجلات علمية محكمة في التخصصات كافة بشكل دوري	2.81	1.15	5	متوسطة
7	تعزيز ذوي الأفكار الإبداعية	2.77	1.35	6	متوسطة
4	تطوير المناهج الدراسية في كل ما هو ضروري متعلق بتطوير تعليم الاقتصاد المعرفي في التعليم العالي	2.73	1.12	7	متوسطة
13	توفير المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة	2.72	1.12	8	متوسطة
12	تشجيع الجامعات على توفير سبل تبني الأعمال الابتكارية	2.61	1.55	9	متوسطة
3	استحداث تخصصات جديدة مرتبطة باقتصاد المعرفة	2.47	1.49	10	متوسطة
6	تشجيع البحوث العلمية في القضايا المرتبطة بالاقتصاد المعرفي كافة	2.46	1.21	11	متوسطة
2	توفير متطلبات البحث العلمي بهدف تطويره	2.46	1.21	11	متوسطة
10	التركيز على البحوث التي تهتم بقضايا احتياجات المجتمع	2.39	1.24	13	متوسطة
5	إنشاء برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد المعرفي والتعليم من اجل التنمية المستدامة	2.27	1.50	14	متوسطة
16	إنشاء مراكز بحثية تابعة للجامعة هدفها تطبيق المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد المعرفي	2.18	1.46	15	منخفضة
15	الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد المعرفي لطلبة الجامعة	2.17	1.52	16	منخفضة
	المجال الكلي	2.63	1.07	__	متوسطة

تبين النتائج الموضحة في الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.17–3.16)، وحصلت الفقرة (1) التي تنص على: "وجود خطة استراتيجية للبحوث العلمية" على أعلى متوسط. وقد يعزى ذلك إلى الأهمية المعطاة للجانب الاستراتيجي؛ فهو الجانب التطبيقي الذي يهتم بمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع المستقبلية، بالإضافة إلى الخبرات والأساليب التي تهدف إلى تنمية مهارة الأسلوب العلمي في التفكير. لذلك لا بد من وجود وإعداد الخطط الاستراتيجية بشكل دوري ومستمر. وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (15) التي تنص على: "الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد المعرفي لطلبة الجامعة".

وقد يعزى ذلك إلى قلة الموارد المالية والمادية والتكنولوجية للقيام بذلك، بالإضافة إلى قلة الوقت الكافي نتيجة زيادة الأعباء الوظيفية، مما يقلل الاهتمام بإنشاء وتحفيز العمل في المشاريع المرتبطة بتحسين الاقتصاد المعرفي.

المجال الثاني: مجال التعليم والتدريب

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب مرتبة ترتيبًا تنازليًا

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
7	عقد دورات تدريبية بالشراكة مع بعض المؤسسات لنشر تكنولوجيا اقتصاد المعرفة	3.27	1.05	1	متوسطة
1	مواكبة المقررات الجامعية للمتغيرات المعرفية	3.21	1.11	2	متوسطة
3	تطابق البرامج الموجودة مع معايير الاعتماد الأكاديمي	3.07	0.95	3	متوسطة
16	التعاون مع التعليم (التقني والفني) في مجال التدريب المتعلق بالقضايا المرتبطة بالاقتصاد المعرفي	3.02	1.47	4	متوسطة
12	توفر الجامعة متطلبات عملية التعليم والتدريب	2.93	1.16	5	متوسطة
5	إدخال تخصصات جديدة تلبي حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة	2.89	1.00	6	متوسطة
8	الاهتمام بإنشاء مراكز تدريب نموذجية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي للارتقاء بالمهاراتهم (الذهنية والمعرفية)	2.70	1.43	7	متوسطة
2	تطور البرامج بشكل دوري	2.64	1.00	8	متوسطة
13	توفير برامج التدريب الميداني لجميع التخصصات	2.60	1.53	9	متوسطة
9	الاهتمام بالتدريب من خلال تبني فلسفة جديدة للتطوير	2.49	1.29	10	متوسطة
6	التوسع في برامج التدريب المهني الهادف إلى تأهيل القوى العاملة	2.44	1.24	11	متوسطة
14	تمكن البرامج الطلبة من مهارات التعلم الذاتي	2.42	1.36	12	متوسطة
10	الاهتمام بتنمية أعضاء هيئة التدريس معرفيًا	2.41	1.36	13	متوسطة
15	توفر برامج الجامعة فرصة التدريب الميداني لجميع التخصصات	2.29	1.34	14	منخفضة
11	الالتزام بالمعايير الأكاديمية في اختيار أعضاء هيئة التدريس	2.26	1.52	15	منخفضة
4	تلبية التخصصات الجامعية لاحتياجات سوق العمل المحلي	2.26	1.38	15	منخفضة
17	تصمم الجامعة برامج تدريبية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليتي (التعليم والتدريب)	2.25	1.44	17	منخفضة
	المجال الكلي	2.66	1.10	—	متوسطة

تبين النتائج الموضحة في الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.25 -3.27). جاءت الفقرة (7) التي تنص على: "وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية)" في المرتبة الأولى. وقد يعزى ذلك إلى وجود نسبة كبيرة ممن تلقوا التدريب اللازم لقناعتهم بأن استخدام هذه الصلاحيات ضمن اللوائح الموجودة يجعل عملهم أكثر متعة. وحصلت الفقرة (1) على المرتبة الثانية، وتنص على "مواكبة المقررات الجامعية للمتغيرات المعرفية". وقد يعزى ذلك إلى مجاراتها لكل التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة والعمل على ترجمتها داخل المناهج والمقررات لتطبيقها في المواد النظرية ومن ثم في الحياة العملية للارتقاء بكل ما هو جديد.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (17) التي تنص على: "سيادة التعامل الديمقراطي بين الإدارة وجميع العاملين فيها". وقد يعزى ذلك إلى قلة الاتصال والتواصل بينهم نتيجة الأعمال التي تستهلك جل وقتهم. وقد اختلفت هذه الدراسة في ذلك مع دراسة العزيزي والهبيدي (Alazizi & Alhubade, 2018).

المجال الثالث: مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبة ترتيبًا تنازليًا

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
14	وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.06	1.01	1	متوسطة
2	تساعد على تنمية مهارات التفكير العليا	3.04	1.01	2	متوسطة
7	توفر قواعد بيانات إلكترونية للبحوث والمراجع العلمية	2.95	1.01	3	متوسطة
6	تمتلك الجامعة موقعًا الكترونيًا يوفر قواعد معلوماتية محدثة عن أنشطتها	2.86	1.08	4	متوسطة
4	تشجع على التواصل مع مصادر المعرفة العالمية	2.84	1.08	5	متوسطة
12	تسيير الجامعة لعملياتها (الإدارية والأكاديمية) إلكترونيًا	2.82	1.14	6	متوسطة
10	استخدام الطلبة الإنترنت في (التعلم والبحث)	2.82	1.12	6	متوسطة
5	توفر خدمة الإنترنت في جميع المرافق	2.81	0.97	8	متوسطة
8	توفر الجامعة مصادر (التعلم والتعليم) الإلكتروني في جميع التخصصات	2.80	1.16	9	متوسطة
1	تساعد على اختصار الوقت والجهد	2.80	1.09	9	متوسطة
3	تسهم في نقل الطالب إلى مجتمع تقني متقدم	2.75	1.18	11	متوسطة
6	توفر الإدارة التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعة	2.73	1.10	12	متوسطة
13	نشر الجامعة مجلات إلكترونية علمية محكمة على الموقع	2.72	1.10	13	متوسطة
15	استخدام التواصل الإلكتروني من أجل تسهيل التفاعل الوظيفي	2.71	1.00	14	متوسطة
11	توظف الجامعة أنظمة المعلومات في مجال (التدريس والبحث العلمي)	2.59	1.03	15	متوسطة
	المجال الكلي	2.82	0.81	__	متوسطة

تبين النتائج الموضحة في الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.59-3.06). وجاءت الفقرة (14) التي تنص على: "وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " في المرتبة الأولى، وقد يعزى ذلك إلى بدء الاهتمام بسرعة انتشار هذه المعرفة وإلزام بعض الجهات المعنية بذلك لتنمية وتطوير وتعزيز ثقافتها المؤسسية. وجاءت الفقرة (2) في المرتبة الثانية، وتنص على: "تساعد على تنمية مهارات التفكير العليا"، وقد يعزى ذلك إلى أهمية هذه التكنولوجيا لما لها من آثار تعود بالنفع على الفرد والمؤسسة والمجتمع ككل. وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (11) التي تنص على: "توظف الجامعة أنظمة المعلومات في مجال (التدريس والبحث العلمي)". وقد يعزى ذلك إلى غياب المعرفة الكافية بأهمية استخدام هذه الأنظمة، مما يقود إلى استخدام أسهل الطرق.

المجال الرابع: مجال الحاكمية الرشيدة

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال الحاكمية الرشيدة مرتبة ترتيبًا تنازليًا

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
13	وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات في الجامعة	2.82	1.01	1	متوسطة
7	وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية)	2.80	1.01	2	متوسطة
1	وجود خطة استراتيجية معلنة للجامعة	2.77	1.09	3	متوسطة
6	يزيد تطبيق الحاكمية من فاعلية اتخاذ القرار	2.77	1.05	3	متوسطة
11	تتعامل الجامعة بشفافية مع أدائها (المالي والإداري والتعليمي)	2.75	1.11	5	متوسطة
4	تطبيق سياسات وتعليمات واضحة لنشر المعلومات وحق الحصول عليها	2.73	1.02	6	متوسطة
12	مراعاة العدالة والموضوعية في تطبيق الأنظمة	2.69	1.09	7	متوسطة
5	تطبيق نظام المساءلة على المستويين (الفردي والجماعي)	2.66	1.09	8	متوسطة
15	وجود مراكز علمية في الجامعة تهتم بتطوير أدائها في ضوء مستجدات العصر	2.65	1.17	9	متوسطة
8	وجود أنظمة عادلة للرواتب والتعيين والترقية	2.64	1.01	10	متوسطة
17	سيادة التعامل الديمقراطي بين الإدارة وجميع العاملين ف الجامعة	2.63	1.15	11	متوسطة
10	تطوير الهيكل التنظيمي للجامعة	2.62	1.09	12	متوسطة
9	تعمل قيادة الجامعة على تطوير سمعة مؤسستها	2.61	1.09	13	متوسطة
14	توجد مراكز خدمية تابعة للجامعة موجهة نحو خدمة المجتمع	2.60	1.06	14	متوسطة
16	إشراك الجامعة بعض الخبراء من مؤسسات المجتمع المحلي في لجان تطوير برامجها	2.60	1.03	14	متوسطة
3	تسهم الإجراءات والممارسات على منع تضارب المصالح بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة	2.51	1.10	16	متوسطة
2	وجود مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على (العاملين والطلبة)	2.51	1.08	16	متوسطة
	المجال الكلي	2.69	0.67	__	متوسطة

تبين النتائج الموضحة في الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.51 -2.82). وجاءت الفقرة (13) التي تنص على: "وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات في الجامعة" في المرتبة الأولى، وقد يعزى ذلك إلى شعور العاملين وثقتهم بعدالة التقييم ومعاييره المطبقة عليهم، مما يجعلهم يؤدون الأعمال بكفاءة أعلى لتواكب اقتصاد المعرفة. وجاءت الفقرة (7) في المرتبة الثانية، وتنص على: "وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية)"، وقد يعزى ذلك إلى أن وجود اللوائح التي تنظم الصلاحيات والمسؤوليات في العمل بدقة تزرع في العاملين الشعور بالثقة والاطمئنان، مما يجعل كل عامل يؤدي الأعمال المؤكلة إليه، إلى جانب الإحساس بأن الأعمال الملقاة على عاتقهم موزعة بالتساوي. وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (2) التي تنص على: "وجود مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على (العاملين والطلبة)". وقد يعزى ذلك إلى قلة تطبيق هذه المدونات وتفعيلها وإلزام الجميع بها. وقد اختلفت هذه الدراسة في ذلك مع دراسة العزيزي والهبيدي (Alazizi & Alhubade, 2018).

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "*هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغير الجنس؟***"**

للإجابة عن السؤال الثاني، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وإجراء اختبار ت (t-test) للوقوف على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي وفقًا لمتغير الجنس. ويبين الجدول (9) ذلك.

جدول(9): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة وفقًا لمتغير الجنس

المجال	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الابتكار	ذكر	2.59	1.07	-0.605	287	0.54
	أنثى	2.67	1.07			
التدريب والتعليم	ذكر	2.61	1.08	-0.734	287	0.46
	أنثى	2.71	1.14			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ذكر	2.92	0.70	2.674	287	0.00
	أنثى	2.64	0.95			
الحاكمية الرشيدة	ذكر	2.75	0.61	2.269	287	0.02
	أنثى	2.51	0.98			
المجال الكلي	ذكر	2.72	.62	0.968	287	0.33
	أنثى	2.63	.73			

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، تعزى إلى الجنس، لصالح الذكور، على مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاكمية الرشيدة، ويعزى ذلك إلى أن الذكور يمتلكون وقتًا أكثر ليكونوا على دراية تامة وعلم واضح بالسلوكات والممارسات التي تعمل على تفعيل مبادئ اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى أنهم أكثر الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الميدانية ويتفرغون لها، وأن أغلب الأعمال توكل وتفوض إليهم. وقد اتفقت هذه الدراسة في ذلك مع دراسة الصمادي (Smadi, 2012).

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "*ما الدليل الإداري التربوي المقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت؟***"**

للإجابة عن السؤال الثالث، تم حساب معاملات الارتباط بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، على فقرات كل مجال، وتقديراتهم على المجال ككل، وعلى الدليل ككل. وبناءً على النتائج، قام الباحث ببناء الدليل على النحو الآتي:

اسم الدليل: دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.

الفئة المستهدفة: مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.

خطوات بناء الدليل ومكوناته: يتكون الدليل من عدة مراحل أو خطوات إجرائية، وهي كالآتي:

1. الخلفية النظرية للدليل، وجمع المعلومات بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وذلك لتصميم أداة الدراسة، واستخدامها لجمع المعلومات اللازمة عن واقع اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.
2. فرز المتغيرات التي ستكون بنية الدليل.
3. معرفة الواقع من خلال الكشف عن واقع اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وذلك عبر توزيع أداة الدراسة على العينة، واستخراج نتائجها. وتمثل هذه الخطوة الجانب العملي للدليل.
4. وضع معايير لاقتصاد المعرفة، وتتضمن: الابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحاكمية الرشيدة. وقد تم تحويل كل معيار من هذه المعايير إلى بيانات كمية (نسب مئوية).
5- اعتماد مكونات الدليل، وفي هذه المرحلة تم العمل على دمج الجانب النظري والجانب العملي، وفرز الجوانب ذات الأهمية، والخروج بالشكل النهائي للدليل المقترح.

أنواع المعرفة

1. المعرفة الصريحة: هي المعرفة الرسمية الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالي، كالقوانين والأنظمة والتعليمات والكتب والأدلة والمؤتمرات والبحوث وإجراءات العمل، والسياسات، والنشرات، والخطط. وهي المعرفة المرمزة المنظمة الجاهزة القابلة للوصول والنقل والتعليم، ويمكن تقاسمها بين جميع العاملين على أساس تشاركي، وتظهر دون غموض، وتكون موثقة في مصادر المعرفة الرسمية.
2. المعرفة الضمنية: هي المعرفة التي يمتلكها العاملون في مؤسسات التعليم العالي. وتتمثل في النماذج العقلية والخبرات والاعتقادات والقيم والمهارات التي تستقر في العقل البشري أو المنظمات. وهي ذاتية قابلة للنقل والتعلم من خلال تراكم الخبرات

السابقة، مثل التعلم من خلال الأقران، أو مزاملة الخبراء، أو الدورات التدريبية. وهي المعرفة غير الرسمية، أو غير المكتوبة.

لماذا اقتصاد المعرفة؟ لأن اقتصاد المعرفة يعمل على:

1. توفير وإدامة المعرفة اللازمة لعمل مؤسسات التعليم العالي، وتوظيفها في أنشطتها المختلفة بصورة تؤدي إلى تحقيق أهدافها.
2. تشجيع أفضل الممارسات التي تتمركز حول الخبرة والمعرفة، والعمل على تنفيذها لتحسين أداء العاملين في مؤسسات التعليم العالي.
3. إيجاد الحلول الإبداعية للمشكلات من خلال تجذير ثقافة التعلم والإبداع لتوليد المعرفة الجديدة اللازمة لحلها.
4. تعزيز القيمة المضافة للخدمات، وذلك من خلال تحسين مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها.

أهمية اقتصاد المعرفة: تأتي أهمية اقتصاد المعرفة من أنه:

1. يعد أساس توليد الثروة وزيادتها وتراكمها، والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.
2. يعمل على إيجاد بيئة ايجابية تعاونية تسهم في تحقيق الأهداف بيسر وسهولة.
3. يعمل على تحسين الأداء باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل القومي.
4. يسهم في توليد فرص عمل جديدة، وخاصة في المجالات التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي تتطلب المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة.
5. أداة فاعلة في استثمار رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي، عن طريق جعل عملية الوصول إلى المعرفة ميسرة وممكنة.
6. يعمل على تحفيز القدرات الإبداعية للعاملين في مؤسسات التعليم العالي، لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات المستمرة في بيئتها.
7. يسهم في إحداث التجديد والتحديث والتطوير والنمو في الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة عالية.
8. يعتمد التعلم والتدريب المستمرين للعاملين لامتلاكهم المهارات اللازمة للتعامل مع التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة.

متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة: يجب على مؤسسات التعليم العالي، قبل البدء بتطبيق اقتصاد المعرفة، العمل على:

1. تحديد رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة، داعمة لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة.
2. تطوير مجتمع المعرفة بكل مستوياته، وتطوير أنظمة التعليم بحيث تكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا واستخدامها في مجال عملها.
3. تطوير خطة استراتيجية واضحة للأنشطة والمهمات، بحيث تدعم وتنظم تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة.
4. دعم البحث والتطوير لإيجاد الحلول السريعة للمشكلات الفنية والإدارية والمالية.
5. إيجاد بنية تحتية معلوماتية فاعلة تساعد على الاتصال وتوليد المعرفة وتوالدها وتزايدها.
6. إيجاد نظم وطنية للابتكار.
7. توفير بيئة قانونية وتشريعية ومناخ عام يتضمن الحرية والشفافية في تداول المعلومات وتدويرها بلا عوائق.
8. الانتقال بالمنظمات إلى المنظمات الرقمية من خلال تبني الدور الملائم حيال التطورات التكنولوجية، والانتقال إلى الهياكل التنظيمية الشبكية المرنة.

مفهوم الدليل

الدليل هو ما تستدل أو تسترشد به جهات معينة، كالمؤسسات التربوية وغيرها، من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف مخطط لها، لضمان فاعلية العملية التربوية بعناصرها كافة. وكل ذلك ضمن إجراءات مخططة ومحددة. وتقاس فاعلية نجاحها في ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، والدلائل الملموسة التي يحددها الدليل.

وقام الباحث ببناء هذا الدليل وفقًا لنتائج الدراسة الميدانية المسحية، التي هدفت إلى بناء دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. ويمكن لأعضاء هيئة التدريس الاستعانة بهذا الدليل لتغيير، وتحسين، وتطوير مستوياتهم، ورفع كفاياتهم، للتكيف مع الاحتياجات المحلية، وزيادة قدراتهم التنافسية وفقًا لمبادئ اقتصاد المعرفة.

أهمية الدليل

تكمن فائدة هذا الدليل في أنه يعد وسيلة لأعضاء هيئة التدريس لممارسة التغيير والتطوير والتحسين. ويتطلب ذلك وجود أفراد مؤهلين يتميزون بصفات خاصة (كالإبداع، والإنتاجية، وسرعة التكيف مع المتغيرات العالمية)، لاستخدام أفضل الإمكانات الجديدة لتوزيع ونشر المعرفة، ودمج التكنولوجيا الحديثة في العمل وفي العملية التربوية لتتمكن وزارة التعليم العالي من تحقيق رسالتها على أفضل وجه، للارتقاء بمهنة التعليم، ونوعية الأفراد فيها، وهو ما يؤدي إلى دعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

كما يأمل الباحث أن يستفيد من هذا الدليل كل المهتمين بالعملية التربوية، وعلى رأسهم المتخصصون، للتقليل من السلبيات، والتركيز على الإيجابيات، بغية تحقيق الأهداف التي تنشدها وزارة التعليم العالي في دولة الكويت.

أهداف الدليل

تم تقديم دليل إداري تربوي في ضوء مبادئ اقتصاد المعرفة للقطاع التربوي الكويتي، بهدف تعزيز ثقة المجتمع المحلي بعمل المؤسسات التربوية، وزيادة الاحترام والتقدير لدورها في بناء والارتقاء به بأفضل الطرق الممكنة، وتقديم مجموعة من الإجراءات والإرشادات التي يمكن أن يطبقها أعضاء هيئة التدريس لتغيير وتحسين وتطوير أدوارهم وممارساتهم ضمن مجموعة من مصادر ومؤشرات النجاح.

القائمون على الدليل وبيئة التطبيق

للإفادة من هذا الدليل، لابد من أن تتضافر الجهود التي تقوم بها وزارة التعليم العالي، والجامعات، والهيئة العامة للتعليم والتدريب، التي تقوم بدوها في تطبيق هذا الدليل. ويمكن الإفادة من آراء الخبراء والمتخصصين في وزارة التعليم العالي، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

ويمكن إنشاء وحدة إدارية خاصة تسمى (وحدة التطوير والتحسين) لتسهيل تطبيق ومتابعة الدليل، كي تكون حلقة وصل بين جميع القائمين على تطبيق هذا الدليل، ومن ثم تقويمه في جميع مراحله، وتعديله، أو تطويره، إذا دعت الحاجة لذلك.

طريقة استخدام الدليل

تم بناء هذا الدليل لكي يتم استخدامه بشكل مبسط ومنظم. فهو عبارة عن مجموعة من الجداول التي تتضمن مجالات مبادئ اقتصاد المعرفة كي تكون مرشدًا لأعضاء هيئة التدريس في العمل على تطوير وتحسين أدائهم وممارساتهم، وتتضمن كذلك مؤشرات نجاح تقيس درجة نجاح كل مجال.

المجالات التي يتناولها الدليل

المجال الأول: الابتكار (البحث والتطوير)

نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

الإجراءات المتبعة في هذا المجال

- تقديم المعلومات الكافية عن التطوير والتحسين، وذلك من خلال وجود قاعدة للمعلومات شاملة ومتكاملة في المنظمة بحيث تكون مرجعًا في التطوير والتحسين للارتقاء بها.
- إشراك جميع العاملين في وضع خطة التطوير لكي يتمكن كل فرد من معرفة أدائه، وتعزيز ذوي الأفكار الإبداعية.
- إشراك العاملين في إنشاء البرامج البحثية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
- وضع خطة استراتيجية مشتركة للتطوير والتحسين.
- تشجيع العاملين على تقديم الاستشارات البحثية والمجتمعية.

مؤشرات النجاح لهذا المجال

- وضع خطة زمنية للتطوير والتحسين.
- ممارسة القيم الداعمة للتطوير والتحسين.
- تشكيل فرق العمل.
- استحداث تخصصات جديدة.
- التطوير الدوري والدائم للمناهج.
- تبني الأعمال الابتكارية.

المجال الثاني: التعليم والتدريب

يتضمن الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية؛ إذ يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية و رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتلبية الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

الإجراءات المتبعة في هذا المجال

- تنمية العاملين ذاتيًا ومعرفيًا ومهنيًا.
- وضع متطلبات عملية للتعليم والتدريب.
- التعاون مع التعليم الفني والتقني في مجال التدريب.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليتي التعليم والتدريب.
- إشعار المتعلمين والمتدربين بتوقع مستويات أداء عالية.

مؤشرات النجاح لهذا المجال

- التوسع في برامج التدريب المهني الهادف إلى تأهيل القوى البشرية للارتقاء بها ذهنيًا ومعرفيًا.
- تطوير البرامج بشكل دوري.
- تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

المجال الثالث: البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

الإجراءات المتبعة في هذا المجال

- عقد دورات تدريبية بالتعاون مع بعض المؤسسات لنشر تكنولوجيا اقتصاد المعرفة.
- توفير التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعة.
- استخدام التكنولوجيا في البحث والتعليم.
- وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيا.

مؤشرات النجاح لهذا المجال

- وضع خطة عملية للتعامل مع التكنولوجيا.
- توضيح مهام أعضاء هيئة التدريس والمهام الإدارية.
- استحداث المجلات الإلكترونية.

المجال الرابع: الحاكمية الرشيدة

تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتهدف هذه السياسات إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرًا، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإجراءات المتبعة في هذا المجال

- تحديد مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على العاملين والطلبة.
- تكليف الأفراد بوضع أهداف العمل.
- توزيع المهام والأدوار على الأفراد وفقًا لمؤهلاتهم وميولهم، وتفويض الصلاحيات.
- تنمية العمل بروح الفريق.
- عقد اجتماعات دورية.
- تحديد النقاط الأساسية لاتخاذ القرار.

مؤشرات النجاح لهذا المجال

- ممارسة الإدارة الديمقراطية.
- تحديد المهمات في ضوء مبادئ اقتصاد المعرفة.
- تطبيق نظام المساءلة على المستويين الفردي والجماعي.
- وجود أنظمة عادلة.
- تطوير الهيكل التنظيمي.

جدول (10): محتويات الدليل

المجال	الإجراءات	مؤشرات النجاح	المصادر	ملاحظات
الابتكار	- تقديم معلومات كافية عن التطوير والتحسين. - إشراك العاملين في وضع خطة التطوير وتعرف أدائهم وتعزيز ذوي الأفكار الإبداعية. - إشراك العاملين في إنشاء برامج بحثية لتحقيق التنمية المستدامة. - وضع خطة استراتيجية مشتركة للتطوير والتحسين. - تشجيع العاملين على تقديم الاستشارات البحثية والمجتمعية.	- وضع خطة زمنية للتطوير والتحسين. - ممارسة القيم الداعمة للتطوير والتحسين. - تشكيل فرق العمل. - استحداث تخصصات جديدة. - التطوير الدوري والدائم للمناهج. - تبني الأعمال الابتكارية.	- خطة تطوير استراتيجية	
التعليم والتدريب	- تنميتهم ذاتيًا ومعرفيًا ومهنيًا. - وضع متطلبات عملية للتعليم والتدريب. - التعاون مع التعليم الفني والتقني في مجال التدريب. - توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليتي التعليم والتدريب. - إشعار العاملين بتوقع مستويات أداء عالية.	- التوسع في برامج التدريب المهني الهادف إلى تأهيل القوى البشرية للارتقاء بها ذهنيًا ومعرفيًا. - تطوير البرامج بشكل دوري. - تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.	- مادة عملية - لقاءات تربوية - اجتماعات وندوات	

المجال	الإجراءات	مؤشرات النجاح	المصادر	ملاحظات
البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- عقد دورات تدريبية مع بعض المؤسسات لنشر تكنولوجيا اقتصاد المعرفة. - توفير التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعة. - استخدام التكنولوجيا في البحث والتعليم. - وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيا.	- وضع خطة عملية للتعامل مع التكنولوجيا. - توضيح مهام أعضاء هيئة التدريس والمهام الإدارية. - استحداث المجلات الإلكترونية.	- خطة تطويرية - نتاجات عامة	
الحاكمية الرشيدة	- تحديد مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على العاملين والطلبة. - تكليف الأفراد بوضع أهداف العمل. - توزيع المهام والأدوار وفقا لمؤهلاتهم وميولهم وتفويض الصلاحيات. - تنمية العمل بروح الفريق. - عقد اجتماعات دورية. - تحديد النقاط الأساسية لاتخاذ القرار.	- ممارسة الإدارة الديمقراطية. - تحديد مهامهم في ضوء مبادئ اقتصاد المعرفة. - تطبيق نظام المساءلة على المستوى الفردي والجماعي. - وجود أنظمة عادلة. - تطوير الهيكل التنظيمي.	- خطة تطويرية - القوانين والأنظمة والتعليمات	

رابعًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "*ما درجة مناسبة الدليل الإداري التربوي المقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين؟***"** تم تحكيم هذا الدليل من قبل مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الجامعات الأردنية، لإبداء آرائهم في أهدافه وغاياته ومرتكزاته ومنطلقاته. وكانت لهم ملاحظات أسهمت في تحسين هذا الدليل، في حال تم تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. وقد دلت نتائج مسح الخبراء للدليل على أنه اتصف بالواقعية والمرونة، مع وجود إمكانية الإفادة منه في مؤسسات التعليم العالي الكويتي في حال تطبيقه على شكل مراحل زمنية متتالية. وبذلك يعد الدليل مناسبًا للاستخدام، مع إمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

التوصيات

يعرض الباحث فيما يلي مجموعة من التوصيات التي انبثقت من نتائج الدراسة:

- ضرورة عقد الدورات التدريبية المستمرة والمناسبة ومؤسسات التعليم العالي المتعلقة بكل ما هو جديد في مجال اقتصاد المعرفة، وذلك من اجل الارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم العالي.
- ضرورة مواكبة كل ما هو جديد لتطوير الأداء المؤسسي في ضوء مبادئ اقتصاد المعرفة، والقيام بدراسات أخرى مماثلة تستهدف تطوير مبادئ اقتصاد المعرفة.
- دعوة مؤسسات التعليم العالي الكويتية إلى تبني الدليل المقترح الذي توصلت إليه الدراسة، والعمل على تطبيقه وتطويره من خلال التغذية الراجعة. وهذا إلى جانب إعادة إجراء هذه الدراسة من قبل باحثين آخرين للتحقق من نجاعة الدليل المقترح.

References

Alathari, A. & Aldaghmi, H (2010). *Knowledge economy and its implications for human development.* Amman: Dar Jarir.

Alazizi, M & Alhudabe, D. (2018). The current situation of knowledge economy at Yemeni universities from academic staff perspective: A field study at Sana'a University and University of Science and Technology. *Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education*, 11(1), 97-125.

Aleanzi, R. (2017**).** *A proposal to develop the performance of educational supervisors in Saudi Arabia in light of knowledge economy.* Ph.D Dissertation, University of Jordan, Amman, Jordan.

Alshamri, K. (2016). *The availability of knowledge economy requirements in Saudi universities: Obstacles and ways of improvement.* Ph.D Dissertation, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Altashuh, G. (2015). The effectiveness of administrative liaison among academic departments in public higher education institutions in the State of Kuwait from the perspective of faculty members. *Jerash Journal for Research and Studies*, 6(2), 25-42.

Ben Rajeh, K. (2014). *Developing an educational manual for legal and administrative frameworks in dealing with scholarship students from Saudi Arabia.* Ph.D. Dissertation, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Eid, F (2017). Qualifying human resources for building knowledge economy in Arab countries through continuing education. *Journal of Arts & Social Sciences (JASS)*, 8(2), 129-148.

Kuwait Transparency Society. (2010). Website of the Association, Transparency Reports. Retrieved on 5/ 2/ 2018 from http://www. shafafeyah.org.

Mahmoud, Y. & Ammar, H. (2009**).** *New visions for the development of university education.* Egypt**:** Egyptian House.

Mohammad, A. (2016). The concepts of knowledge economy in higher education institutions and their role in the development of Sudanese society: Vision for the future. *Jerash Journal for Research and Studies*, 17(1), 55-73.

Morsi, M. (2002). Contemporary university education and teaching methods, Cairo. Egypt.

Najam, A. (2005). K*nowledge management: Concepts and strategies.* Amman: Alwaraq House.

Olean, R. (2012). *Knowledge economy.* Amman: Dar Alsafa'.

Qarni, A. (2009). *The requirements of educational transformation in the future secondary schools in Saudi Arabia in light of the challenges of knowledge economy.* Ph.D. Dissertation, Um Al Qura University, Saudi Arabia.

Shweihat, S. (2016). The assimilation degree of the principles of knowledge economy and their implementation of public school secondary teachers in Jerash governorate in Jordan. *An-Najah University Journal for Research*, 30 (10), 2-28.

Smadi, H. (2012). The degree of application of the principles of knowledge economy at Princess Nourah bint Abdulrahman University from the perspective of faculty members. *Saudi Journal of Higher Education*, 3(6), 76- 93.